الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين والمهجرين العراقيين في الأردن بعد العام ٢٠٠٣

أ.د. ستار جبار الجابري
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

المستخلص

إن الهجرة أمر طبيعي في حياة الإنسان، فهي موجودة منذ أقدم العصور وحتى الآن، وعلى الرغم من تنوع دوافع الهجرة، يبقى العامل الاقتصادي سبباً أساسياً لها في كل المراحل التاريخية، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية إحدى أهم الدول التي قصدها العراقيون لقربها الجغرافي من العراق، ونظامها السياسي المستقر، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والتاريخية التي تربط البلدين.

سيتناول البحث أهم أسباب هجرة العراقيين إلى الأردن، والأرقام التقريبية لأعدادهم هناك، والموقف الرسمي الأردني من وجودهم، وأخيراً الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين العراقيين في الأردن، وأهم المشاكل التي واجهتهم.

الكلمات المفتاحية

العراق، الأردن، الهجرة، المهاجرين، الأوضاع الاقتصادية.

The economic situation of Iraqi immigrants and dispaced in Jordan after 2003

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi
Center for Strategic and International Studies - University of Baghdad

Abstract

Migration is a natural thing in human life. It has been present since ancient times until now. Inspair of diversity of the motives for migration، the economic factor remains a essential reason for it in all historical stages. The Hashemite Kingdom of Jordan was one of the most significant countries that the Iraqis visited due do its geographical proximity to Iraq. Its stable political system، as well as the social and historical relations that bind the two countries.

The research will address the most important reasons for the migration of Iraqis to Jordan، the approximate numbers of their numbers in Jordan، the official Jordanian position on their presence، and finally the economic situation of Iraqi immigrants in Jordan، and the most important problems they faced.

Keywords

Iraq، Jordan، Immigration، Displaced، Economic Situation .

المقدمة

إن الهجرة أمر طبيعي في حياة الإنسان، فهي موجودة منذ أقدم العصور وحتى الآن، وعلى الرغم من تنوع دوافع الهجرة يبقى العامل الاقتصادي سبباً أساس لها في كل المراحل التاريخية، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية إحدى أهم الدول التي قصدها العراقيون لقربها الجغرافي من العراق، ونظامها السياسي المستقر، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والتاريخية التي تربط البلدين.

وعند البحث عن حياة العراقيين الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية لابد من الإشارة إلى توصيف الحكومة الأردنية للعراقيين الموجودين على أراضيها، فهي ترفض إطلاق صفة اللاجئين عليهم، وبالوقت ذاته تطالب المجتمع الدولي بمساعدتها لتحمل أعبائهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد أشار تقرير منظمة (هيومان رايتس ووتش) إلى موقف الأردن من الوجود العراقي فقال: "بأنها سياسة شبه حمائية، أي تسمح لهم بدخول أراضيها، ولكن تحرمهم من الوضع القانوني"، بشكل عام كان الوضع الاقتصادي للعراقيين متغير مع تغير الوضع السياسي والحالة الأمنية في الأردن، فهنالك العديد من التعليمات الصادرة من الحكومة الأردنية كان لها تأثير مباشر على حياتهم الاقتصادية.

أما عن تأثير العراقيين على المجتمع الأردني اقتصادياً فقد انقسمت الآراء على محورين، الأول ينظر لوجودهم بأنهم عامل أسهم في تحريك الاقتصاد الأردني نتيجة الاستثمار ولاسيما في مجال العقار، والثاني على العكس إذ أنهم كانوا عبئاً ثقيلاً حمل اثاراً سلبية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في البحث عن الدوافع وراء تدفق العراقيين إلى المملكة الاردنية الهاشمية بعد العام (٢٠٠٣م)، مع بيان أثر الحالة السياسية غير المستقرة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وفقدان الأمن والأمان نتيجة للصراع والاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة، تلك الدوافع دفعت بمئات الآلاف من العراقيين للهروب من بلدهم بحثاً عن حياة أفضل تتوفر فيها سبل العيش الكريم، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية إحدى أهم تلك الدول.

مشكلة الدراسة

تعرضت المملكة الأردنية الهاشمية لموجة كبيرة من الهجرة قادمة من العراق بسبب ظروف البلد الكارثية على مختلف الأصعدة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وغيرها بعد الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ. ما أسباب اختيار المهاجرين العراقيين للأردن كوجهة أولية للهجرة أحياناً، أو وجهة نهائية في أغلب الأحيان؟

ب. ما المشاكل الاقتصادية التي تعرض لها المهاجرين العراقيين في الأردن؟

ج. ما تأثير المهاجرين العراقيين على الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الأردن؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أن للمهاجرين العراقيين في الأردن تأثير واضح على الوضع الاقتصادي في الأردن، وأن ذلك التأثير يذهب باتجاهين سلبي وإيجابي على الاقتصاد الأردني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما يأتي:

أ. دور الحكومة الأردنية في استقبال المهاجرين العراقيين، وتأمين احتياجاتهم الأساسية بالتعاون مع المنظمات الدولية.

ب. تأثير المهاجرين العراقيين في المجال الاقتصادي على الأردن

ج. أهمية الوجود العراقي في الأردن في ملفات العمل والاستثمار.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة المكانية باللاجئين العراقيين داخل المملكة الأردنية الهاشمية، أما الحدود الزمانية فتتمثل بالحقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٢٣.

منهجية الدراسة

ستعالج الدراسة تلك المحاور معتمدة على المنهج الاستقرائي للمادة العلمية في المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بالبحث، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التحليلي لها للوصول إلى استنتاجات ربما تكون نافعة لأصحاب القرار السياسي.

هيكلية الدراسة

ستكون هيكلية الدراسة مقسمة على المحاور الآتية:

أولاً . أسباب الهجرة من العراق، وفيه نقدم لمحة سريعة لبيان الأسباب التي دفعت بالعراقيين للهجرة.

ثانياً . هجرة العراقيين إلى المملكة الاردنية الهاشمية، وفيه سيكون الحديث عن اختيار المملكة الأردنية الهاشمية كإحدى أهم الدول التي هاجر العراقيون إليها، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.

ثالثاً . إحصائيات عن اعداد العراقيين في المملكة الأردنية الهاشمية، وفيه سنذكر أهم تلك الإحصائيات فضلاً عن ذكر الأسباب التي أدت إلى تباين الأرقام.

رابعاً . الموقف الرسمي للمملكة الأردنية الهاشمية ازاء العراقيين، وفيه نبين النظرة الرسمية لهم، والتوصيف الذي منحتهم إياه.

خامساً . الآثار الاقتصادية لهجرة العراقيين على المجتمع الأردني، وسننظر لتلك الآثار من الناحية الإيجابية والسلبية، وبيان موقف الحكومة الأردنية منهم.

أولاً . أسباب الهجرة من العراق

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ واستمرت العمليات العسكرية حتى الأول من أيار ٢٠٠٣ حين أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهائها، وخلالها تعرض العراق إلى تدمير واسع، وعين الجنرال (جي غارنر) ليكون مسؤولاً عن مكتب (إعادة الاعمار والمساعدة الانسانية للعراق المعروف ORHA)، وكان من بين مهام ذلك المكتب العناية بموضوع اللاجئين والمهجرين بسبب الأعمال العسكرية، فقد كان من المتوقع أن ما لا يقل عن مليون شخص على الأقل سيهربون من بلدهم بسبب الأعمال العسكرية، وقد جاءت تلك التوقعات بعيدة عن أرض الواقع، فلم يترك إلا نسبة قليلة بيوتهم، لذلك صدرت الأوامر في

مطلع العام ٢٠٠٤ بإلغاء أعمال ذلك المكتب، تمثلت تلك النسبة الضئيلة بأنها محدودة، فقد كان معظمها من المرتبطين بالأجهزة الأمنية السابقة وكبار ضباط الجيش وقيادات حزب البعث المنحل مع عوائلهم، ولكن تلك الهجرة بدأت تتسع بشكل ملحوظ بسبب الصراع الطائفي [١]، إذ انتشرت فتاوي التكفير وانتشار القتل العشوائي وظهور الجماعات المسلحة ورعبها، مع نقص حاد في المواد الأساسية، وانهيار لكل مفاصل الدولة العراقية، واستهداف للكفاءات العلمية العراقية من أطباء ومهندسين وعلماء وأساتذة جامعة وفنانين وقادة عسكريين، كل تلك العوامل دفعت بالعراقيين بأعداد كبيرة جداً إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة ومنها الأردن [٢]، بيد أن تلك الهجرة أصبحت أكثر وضوحاً بعد حادثة تفجير سامراء (تفجير مرقد الإمام الحسن العسكري وابنه علي الهادي) في ٢٢ شباط ٢٠٠٦، فقد زادت ظاهرة الهجرة القسرية، حتى أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت في كانون الأول ٢٠٠٧ أن العنف في العراق كان أحد أسباب أكبر هجرة نزوح في الشرق الأوسط، فقد قدرت أن واحد من كل ثمانية من العراقيين ترك بيته وبلغ عدد المهجرين داخل العراق أكثر من مليون وسبعمائة ألف شخص، بينما بلغت تقديرات المهاجرين إلى سوريا أكثر من مليون شخص، والاردن تجاوز العدد سبعمائة ألف، ولبنان حوالي أربعين ألفاً، ومصر يتراوح العدد بين (٢٠–٨٠) ألف عراقي [٣].

ثانياً . هجرة العراقيين للأردن

تضم في الأردن أكبر نسبة لاجئين في العالم مقارنة مع عدد السكان، إذ قدَّرت الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا) اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بـ ٣٠% من سكان الأردن، وإذا أضيف لهم اللاجئون العراقيون الذين تقدرهم هيومن رايتس ووتش ما بين خمسمائة الأف ومليون لاجئ فتكون النسبة قريبة من ٥٠% من عدد سكان البلد [٤].

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية موجات من الهجرة العراقية منذ عقود تاريخية، وكان السبب الأساسي هو عدم الاستقرار السياسي فيه نتيجة الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، وتلتها حرب الخليج الأولى ١٩٩٠–١٩٩١ التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة الزمنية اندفع نحو الأردن ما لا يقل عن مليون شخص من العراقيين وغيرهم ممن كانوا يقيمون في العراق بسبب الحرب وما رافقها من أحداث [٥].

ولا بد من الإشارة إلى أن العراقيين الموجودين في الأردن جاءوا على ثلاث موجات، الأولى تعود إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهؤلاء ليسوا بالأعداد الكبيرة، أما الموجة الثانية فقد كانت أكبر وابتدأت مع حقبة الحصار المفروض على العراق في تسعينيات القرن الماضي من قبل الأمم المتحدة[٦]، إذ قدر عدد المهاجرين العراقيين عن طريق الأردن حوالي أربع ملايين ونصف مهاجر عراقي [٧]، هربوا من الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في العراق، أو رغبة للهجرة إلى أوروبا عبر تقديم طلب إلى مكتب تابع للأمم المتحدة، ومعظم هؤلاء ممن يعملون بمهن متواضعة ذات أجور قليلة[٨] .

وأكبر الموجات كانت بعد الاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، إذ ازدادت في العراق الفوضى وعمليات القتل والاختطاف، وضعفت الخدمات [٩] وقد سمحت المملكة الأردنية الهاشمية للعراقيين بالدخول إليها بموجب تأشيرات دخول لمدة ثلاثين يوماً تمنح عند الحدود، فضلاً عن أنها تجاهلت بعد نيسان ٢٠٠٣ تجاوز العراقيين لمدة الإقامة الممنوحة لهم، وأبدت قدراً كبيراً من الليونة في تطبيق قوانين الهجرة[١٠] .

وهناك أسباب عدة وراء اختيار العراقيين للهجرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، أو اتخاذها ممراً للهجرة إلى دولة ثالثة، يأتي في مقدمتها الأمن والاستقرار على الرغم من المحيط الإقليمي المضطرب سياسياً حولها، والموقع الجغرافي إذ أن الأردن إحدى دول الجوار القريبة من العراق، فضلاً عن أن العراقيين اعتادوا على السفر إليها فقد كانت المعبر الوحيد لهم منذ فرض الحصار على العراق، والروابط الاجتماعية التي تجمع بين البلدين من حيث التقارب العشائري والصلات العائلية، ولا ننسى تعاطف ومحبة الشعب الأردني للعراقيين، وهذا يعود إلى الذكريات الطيبة للمواقف البطولية للجيش العراقي في حروب الأعوام (١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣) مع إسرائيل؛ كما أن عدداً كبيراً من الطلبة الأردنيين تخرجوا من الجامعات العراقية، إذ قدر عددهم بأكثر من (٥٠٠٠ طالباً)، كما أن الأفكار القومية في المجتمع الأردني تتلاءم مع توجهات أغلب المهاجرين العراقيين، فضلاً عن أن الأردن لم تفرض تأشيرة دخول على العراقيين في البداية[١١] .

انعقد برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في شهر نيسان ٢٠٠٤ مؤتمراً وكان موضوعه الأساسي هو الهجرة من العراق والدولتين اللتين تتحملان العبء الأكبر هما سوريا والأردن، وكلتا الدولتين لديهما مشاكلهما التي تحاول التغلب عليها، فضلاً عن أعداد العراقيين الكبيرة المهاجرة إليها، دون مساعدات من جانب المجتمع الدولي، ومعاناة هؤلاء المهاجرين سوف تزداد سوءً إن لم يتدخل المجتمع الدولي، وفي ذلك المؤتمر تقرر رفع سقف المساعدات من (٦٠) مليون دولار إلى (١٠٠) مليون دولار وذلك من أجل المهاجرين العراقيين [١٢] .

وفيما يتعلق بالأردن فقد فتحت أبوابها للعراقيين، وقدرت الحكومة الأردنية تكلفتهم بمبلغ خمسمائة مليون دولار في السنة، كما أن تلك الأعداد كانت تمثل ضغطاً على موارد الأردن الشحيحة أصلاً، ولاسيما المياه والصحة والتعليم والطاقة، الأمر الذي يتطلب زيادة في الإنفاق العام ويؤثر على جودة تلك الخدمات، وقدرت تكاليف المهاجرين العراقيين على البلاد حوالي ١,٦ مليار دولار امريكي من أجل الحفاظ على مستوى تلك الخدمات الاساسية، ومع ذلك كانت الأوضاع العامة للعراقيين في الأردن صعبة [١٣] .

وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بلغت الهجمات الطائفيّة مستويات عالية جداً، وسميت تلك السنوات (بحقبة العنف الطائفي)، ذلك العنف أدى إلى ارتفاع معدل الهجرة إلى الأردن [١٤]، وتقدر الأمم المتحدة عدد الذين نزحوا من العراق بسبب موجة العنف التي عانى منها بأكثر من مليون عراقي، ورافق ذلك زيادة الهجرة للأردن [١٥] .

كما ان المفوضية السامية بدأت منذ كانون الثاني من العام ٢٠٠٧م تمنح صفة اللاجئ للعراقيين القادمين من وسط وجنوب العراق وبدأت مكاتبها بمقابلة العراقيين للتأكد من معلوماتهم وتسهيل الإجراءات لتوفير الحماية والمساعدة، واستندت المفوضية السامية في منح صفة اللاجئ الى عدد من الأسس، وهي أن لا يكون هارباً من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعرضه لاضطهاد وعنف مباشر وشديد بسبب الانتماء الديني أو العرقي أو السياسي، كما أن المهاجرين من العراق لا يستطيعون العودة وهم بحاجة إلى الحماية الدولية، وهم ضمن الفئة الذين يكونوا تحت عناية المفوضية السامية [١٦] .

كما لابد من الإشارة إلى بيانات السفارة العراقية في عمان التي ذكرت أن أعداد المهاجرين العراقيين للأردن للمدة ما بين ٢٠٠٣–٢٠٠٧ شكلوا نسبة (٧٧%) من مجموع العراقيين الموجودين على أرضه، وأن معظمهم من الذين

هاجروا من العراق بعد العام ٢٠٠٦، كما أن هناك سمة أخرى ظهرت على هذه الهجرة، فقد كانت ذات طابع أسري، إذ بلغ حجم الأسرة العراقية المهاجرة ما بين (٢-٤) أشخاص، وأن نسبة العوائل الذين لديهم أطفال دون ١٨ عشرة سنة بلغت أكثر من ثلثي العائلات، ونسبة المسلمين بلغت ٨٠% (السنة ٦٨%، والشيعة ١٧-١٨%)، أما المسيحيين فقد بلغت نسبتهم ١٢-١٥%من مجموع المهاجرين العراقيين، فكان عددهم حوالي (١٧٥٠٠) [١٧] مسيحي عراقي [١٨]، وقدر عدد الصابئة المندائيين [١٩] بحوالي (١٤٦) عائلة بنسبة ٥% [٢٠] من مجموع المهاجرين العراقيين في الأردن [٢١].

وشكلت القومية العربية نسبة ٨٧%، والكلدان ٥%، والكورد ٣%، والآشوريين ٣%، وغيرها من القوميات نسبة ١%، وكان ٦٧% من المهاجرين من سكنة محافظة بغداد والمناطق القريبة منها (لأنها أكثر المناطق تضرراً بعد الاحتلال، وزادت فيها أعمال العنف)، ثم تأتي البصرة والأنبار ونينوى، وحوالي ٦%أعمارهم فوق ٢٥ سنة، و١٨%أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، و٢٦%أعمارهم بين ١٥ وما دون، وإن ٩٠% يراجعون العيادات الطبية الخاصة، حيث ثلاثة ارباع الولادات للمهاجرات العراقيات كانت في مستشفى خاص [٢٢]، ونسبة ٢٠% من الأسر المعيل لها نساء وهي من أشد العوائل العراقية في الأردن فقراً [٢٣].

إن منظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) تعدّ الأغلبية الساحقة من المواطنين العراقيين الذين دخلوا الأردن التماساً للحماية "لاجئي أمر واقع"، وقد اختارت هذا المصطلح لأن مئات ألوف العراقيين الموجودين في الأردن نزحوا بسبب حالات العنف، وذلك حتى إذا لم يسجلوا طلبات لجوئهم، أو إذا كانت المفوضية العليا للاجئين قد نظرت في طلباتهم واعترفت بهم رسمياً بوصفهم لاجئين شرعيين [٢٤].

ثالثاً. احصائيات أعداد العراقيين في المملكة الأردنية الهاشمية

على الرغم من كون الأردن هو أحد أبرز البلدان التي هاجر العراقيون إليها، إلا أنه من الصعب إعطاء وصف دقيق ورقم محدد للمهاجرين إليها، وذلك لأن بعضهم غادر الأردن إلى بلدان أخرى، والبعض الآخر عاد للعراق [٢٥]، لذلك نجد الاحصائيات عن أعدادهم متباينة، ومن أبرزها:

التعداد السكاني في الأردن الذي أجري بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٠٤[٢٦]، وثائق الأمم المتحدة عن المسجلين لديها كلاجئ أو طالب لجوء [٢٧]، الدراسات العلمية في المؤسسات الأكاديمية[٢٨]، دراسة المعهد النرويجي للعمل والبحث الاجتماعي(Fafo) في شهر نيسان وأيار ٢٠٠٧ بالتعاون مع وزارة الخارجية الأردنية ودائرة الإحصاء الأردنية [٢٩]، المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات في الأردن استعداداً للانتخابات البرلمانية في العراق في العام ٢٠١٠، وزارة الخارجية الأردنية، سلطات الحدود الأردنية، بيانات شركات الهواتف النقالة، احصائيات مديرية الأمن العام الأردنية – إدارة الإقامة والحدود، احصائيات وزارة النقل الأردنية في تقريرها السنوي [٣٠]، بيانات السفارة العراقية[٣١]، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن[٣٢].

ولابد من الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية تعتمد في معلوماتها عن المهاجرين إليها والمعلومات عنهم من: التعداد العام للسكان الذي يجري كل عشر سنوات من قبل دائرة الإحصاء العامة، والسجلات الإدارية للأمن العامة وإدارة الحدود والإقامة وشؤون الاجانب، ودائرة المخابرات العامة، ودائرة الأحوال العامة والجوازات [٣٣].

ومع وجود تلك الاحصائيات العديدة، إلا أن الحقيقة أنه لا توجد احصائية دقيقة، والسبب وراء ذلك التداخل بين أعداد العراقيين قبل وبعد العام ٢٠٠٣، فقد قدر عدد العراقيين الذين تركوا العراق قبل العام ٢٠٠٣ بـ (٥٠٠) ألف عراقي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو من أجل العمل بسبب الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي منذ العام ١٩٩٠، فضلاً عن وجود مخاوف عند العراقيين من التسجيل في المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة، تلك المخاوف تتمثل في عدم وجود قناعة بتلك المؤسسات في تقديم معالجة حقيقية لمشاكلهم، أو الخشية من الإبعاد القسري، ولاسيما أولئك الذين يكونون قادرين على العناية بأنفسهم وعوائلهم، وهناك رأي آخر فبعض الحكومات لا تعلن عن الأعداد الحقيقية للاجئين من أجل الحصول على المساعدات الدولية، او ليكونوا العذر الذي تلقي عليه بعض المشاكل التي يعانيها مجتمعهم، وقد استعملت الحكومة الأردنية هذه الورقة من أجل الحصول على المساعدات الدولية كما حدث في العام ٢٠٠٥–٢٠٠٦، فقد قدر الأردن كلفة استضافته للعراقيين منذ حرب ٢٠٠٣ حوالي مليار دولار في مؤتمر

انعقد في جنيف، إذ اشتكت الأردن من التبعات السيئة للوجود العراقي على أرضها، ومن تلك الآثار استهلاك المياه "كيف للأردن أن يحسب كلفة استهلاك كوب من الماء إذا ما تذكرنا أن المملكة من بين أفقر عشر دول في العالم من حيث مصادر المياه. فكل نقطة ماء تستهلك لن تعوض، مشكلة القادمين من بلاد ما بين النهرين أنهم لا يدركون أهمية تقنين المياه ومن ثم يستهلكون أضعاف ما يستهلكه المواطن الأردني، وتفكر الأردن حاليا ببناء مفاعلات نووية لأغراض سلمية لتحلية المياه وتوفير الطاقة، وبعدد سكان يناهز ستة ملايين نسمة، تحذّر الأردن قليلة الموارد من اقتراب بنيتها التحتية وقطاعات الصحة والتعليم من حد الإشباع. وتزداد شكوى غالبية السكان، لا سيما الطبقة الوسطى المتآكلة، من ارتفاع تكاليف المعيشة، وتضاعف كلف شراء واستئجار المسكن "[٣٤]. وكذلك الضغط على قطاعي التعليم والصحة، فالحكومة تخطط لإقامة "عشر مدارس جديدة لاستيعاب العراقيين ومواجهة الطلب المتنامي من الطلاب الأردنيين في مناطق انتشارهم وهي شرق عمان وبلدة الرصيفة ومحافظتي الزرقاء وإربد، على أن الأردن لن تخصص مدارس أو مستشفيات للعراقيين ولن تسمح بإقامة أنظمة موازية لخدمتهم" [٣٥].

اختلفت التقديرات لعدد اللاجئين العراقيين في سنوات الذروة ما بعد العام ٢٠٠٦، فيرى عميد الجالية العراقية في الأردن أن العدد وصل إلى (٨٠٠٠٠٠) ثمانمائة ألف، وأن الكثير من العراقيين دخل إلى الأردن ولكنهم لا يراجعوا أية جهة حكومية أو أممية، والبعض الآخر لا يراجع السفارة العراقية لدواعي أمنية تتعلق بأمنهم الشخصي، فضلاً عن أن المنظمات الأممية لا تعطي للجانب الأردني الأرقام الدقيقة للمسجلين لديها بهدف تقليل الرسوم التي تدفعها للحكومة الأردنية [٣٦]، بينما هناك من يظن أن العدد قد وصل إلى مليون مواطن عراقي [٣٧]. أما في العام ٢٠١١ فقد بلغ عدد المهاجرين العراقيين في الأردن ما يقرب من (٤٠١١٣٠) وفقاً للتقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية [٣٨].

وفي العام ٢٠٢٣ بلغ عدد المقيمين العراقيين بشكل رسمي في الأردن ما يقرب من (١٢٠٠٠) ألف مواطن عراقي وفقاً لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية [٣٩]. وهذا الرقم يشمل فقط المقيمين من دون العراقيين المسجلين لدى منظمات الأمم المتحدة والذين ينتظرون دورهم في الهجرة إلى بلد ثالث والذين لا معلومات دقيقة عن أعدادهم [٤٠]. وبلغ عدد الطلبة العراقيين الدارسين في الأردن في العام ٢٠٢٣ (٢١٠٠٠) طالب، منهم (١٤٢٠٠) طالباً في المدارس الأردنية، و (٦٨٠٠) طالب في الجامعات الأردنية [٤١].

لكن يبقى من الصعب تقدير العدد الحقيقي للعراقيين الذين دخلوا الأردن، وربما يكون البعض منهم قد دخل بطريقة غير قانونية، أو تجاوزوا المدة المسموح لهم بالإقامة فيها، والذين قد يتردد البعض منهم في الكشف عن هويته خوفاً من الترحيل، وهناك الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين وهناك من لم يسجل، وتبقى إحصائيات أعداد العراقيين المقيمين أو المولودين في الأردن غير دقيقة ومرهونة بالمتغيرات في الواقع[٤٢].

وتصنف منظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) اللاجئين العراقيين في الأردن سواء أكانوا لاجئي أمر واقع، أم لاجئين شرعيين، ضمن أربع فئات، وكالآتي [٤٣]:

١. لاجئون تعترف بهم المفوضية العليا للاجئين.
٢. حملة بطاقة طالب اللجوء بموجب نظام الحماية المؤقت الذي أقامته المفوضية العليا للاجئين.
٣. أشخاص رفضت المفوضية العليا للاجئين منحهم صفة لاجئين قبل العام ٢٠٠٣، ولكن حاجتهم إلى الحماية المؤقتة على الأقل تغيرت بفعل الحرب.
٤. أشخاص لم يتقدموا إلى المفوضية العليا للاجئين، لكنهم فروا من الاضطهاد والعنف.

رابعاً. الموقف الرسمي للمملكة الأردنية الهاشمية ازاء العراقيين

في البدء لابد من التطرق إلى الموقف الرسمي من وجود العراقيين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، فقد نظرت إليه من منطلقات عدة منها: أنهم ضيوف أو زوار مؤقتين، أو مهاجرين غير شرعيين، أو أجانب، ولكنها لم تعطيهم صفة اللاجئين[٤٤]، وبالتأكيد أن وراء ذلك أسباب في مقدمتها:

١. إن الأردن ليست عضواً في اتفاقيات اللاجئين الدولية: إذ لم توقع على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين لعام ١٩٥١، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، وهذا يمنحها حرية في كيفية التعامل، والصفة التي يمنحها لمن هاجر إلى أرضها.
٢. أسباب سياسية وأمنية: لأن ذلك يعطي الأردن مرونة بالتعامل مع العراقيين وفقاً للمعطيات السياسية والأمنية فيها وفي العراق والعلاقة بينهما [٤٥]، فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية في المحيط الاقليمي، وربما الدليل هو ما حدث من تفجيرات انتحارية في العاصمة عمان في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥، فقد تشددت السلطات الأردنية في إجراءاتها مع المهاجرين العراقيين[٤٦]، فاشترطت تأشيرة الدخول عليهم والتي تمنح العراقي مدة شهر تقريبا للإقامة، وبعدها يحتاج إلى بعض الإجراءات للحصول على تمديد، ومن يخالف هذا المسار سيكون عرضة

لفرض غرامة مالية عن كل يوم بمقدار دينار ونصف أردني، ومن رغب بالمغادرة دون دفع الغرامة فسيكون مصيره الإبعاد وعدم السماح له بالدخول مجدداً[٤٧] . وفي نهاية العام ٢٠٠٦ فرضت على العراقيين ما يعرف بالوديعة المصرفية لكل من يرغب بتجديد الإقامة ومقدارها (٥٠) ألف دولار تكون مودعة لصالح وزارة الداخلية الأردنية، أو فتح شركة استثمارية لا يقل رأسمالها عن (١٠٠) ألف دينار أردني[٤٨]،وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٢ وبسبب الأزمة السورية[٤٩] فقد تشددت السلطات الأردنية في منح تأشيرة الدخول للعراقيين، ولاسيما الذين كانوا مقيمين في سوريا ، فقد رفضت العديد من طلبات الإقامة المستندة الى الوديعة المصرفية[٥٠]، فضلاً عن مشاكل أخرى أمنية مثل تزوير الجواز والخوف من دخول عناصر من تنظيم القاعدة أو من المليشيات المسلحة والتي قد تعمل على تهديد الأمن المجتمعي والسياسي، فعلى سبيل المثال فشلت أكثر من محاولة اغتيال لبعض الشخصيات العراقية المقيمة في الأردن لأسباب سياسية أو شخصية (الثأر) أو مالية[٥١] .

٣ . أسباب ديموغرافية : إن السلطات الأردنية ترفض منح صفة اللجوء للعراقيين، وتحاول السيطرة على أعدادهم ونوعيتهم على الرغم من كل النداءات التي أطلقتها منظمات حقوق الإنسان، لأسباب منها الخوف من التغيير الديموغرافي للعاصمة عمان، وترى السلطات الأردنية أن فتح الحدود وتسهيل الإجراءات سيؤدي إلى زيادة في هجرة العراقيين، ولاسيما المسلمين السنة، الأمر الذي يترتب عليه إفراغ العاصمة بغداد منهم، كما إن أعدادا من المسلمين الشيعة سوف تزداد هجرتهم إلى الأردن، لذلك هناك خوف على الأمن الوطني من انتقال التناحر الشيعي السني إلى الأردن، لتلك الأسباب لن تسمح الأردن بتدفق الهجرة إليها من العراق، ومع وجود تلك المخاوف إلا أن الأردن قدمت تسهيلات للعراقيين من باب الاحترام وحقوق الإنسان والروابط القومية والتاريخية بين الشعبين، منها تسهيل عمل مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في عمّان، والاستمرار في جمع الأموال لتقديم المساعدة للمهجرين والنازحين داخل العراق، إذ تعمل المفوضية السامية من خلال (٢٠) منظمة غير حكومية، فضلاً عن تفعيل الضغوط باتجاه حصولهم صفة لاجئ في دول أخرى ولاسيما أوروبا وأمريكا[٥٢] .

ومن جهة أخرى نجد أن الحكومة الأردنية سمحت للطلبة العراقيين بالدخول للمدارس الحكومية منذ العام الدراسي (٢٠٠٧–٢٠٠٨)، وبهذا فتحت المجال أمام أعداد كبيرة كانوا محرومين من التعليم بسبب الكلفة العالية للمدارس الأهلية، فقد قدر عدد غير الملتحقين بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين (٦–١٧ حوالي ٢٢%) وقد طالبت الأردن من المجتمع الدولي المساعدة لأن كلفة كل طالب في المدارس الرسمية

تصل إلى (١٠٠٠) دولار سنوياً، في حين يدفع الطالب العراقي (١٠٠) دولار فقط بعد أن فتحت المملكة المدارس أمام العراقيين سواء أكان لديهم اقامة رسمية أم غير رسمية، كذلك منحتهم الرعاية الصحية الحكومية من نهاية شهر أيار ٢٠٠٨، وقررت إعفاء العراقيين من الغرامات للذين تجاوزت اقامتهم السنتين بنسبة ١٠٠% ويرغب بالمغادرة، وبنسبة ٥٠% لمن أراد البقاء. وعلى الرغم من التسهيلات المذكورة أعلاه إلا أن الحكومة الأردنية أظهرت التذمر الرسمي من وجود العراقيين في ٢٠١٠ ولكنه انخفض وتلاشى فيما بعد، أما عن الرأي العام الشعبي الأردني الذي كان ينظر إليهم في البداية نظرة قبول لكن في العام ٢٠١٠ ظهر تذمر من وجودهم[٥٣]، وعللت جمانة غنيمات[٥٤] ذلك " أن الأردنيين وجدوا في العراقيين "كبش الفداء" للتعبير عن عدم رضاهم عن أوضاعهم العامة، بسبب تراجع أحوالهم الاقتصادية خلال العقد الماضي، التي ساءت بسبب "نكوص الحكومات الأردنية عن أداء الدور المطلوب منها في محاربة مشكلات مثل الفقر والبطالة، وتركيزها على المشاريع الكبرى التي لم تمس حياة الناس وتحسنها"[٥٥].

خامساً. الأوضاع الاقتصادية للعراقيين في الأردن

من الضروري إعطاء صورة عن الحالة الاقتصادية للأردن في المدة التي بدأت فيها الهجرة من العراق بعد الاحتلال الأمريكي تظهر كمشكلة واضحة للعيان، وترافق ذلك مع مشكلة أخطر وأكبر وهي الأزمة الاقتصادية التي أثرت على الدولة الأردنية واستقرارها، فقد شهد الأردن مظاهرات بسبب ضعف الاقتصاد وارتفاع الأسعار والفساد.

لقد ذكرنا سابقا أن هجرة العراقيين إلى الأردن كانت واضحة وبأعداد كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وهؤلاء هم الذين أثروا على الحياة الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من الهجرات التي سبقت عام ٢٠٠٣م، ويمكن تصنيف المهاجرين العراقيين اقتصادياً على أصناف عدة، منهم شريحة كبار رجال الأعمال من كبار التجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال، وشريحة صغار رجال الأعمال من التجار والصناعيين الصغار، وشريحة المتقاعدين الذين ينتظرون تحويلات أموالهم ورواتبهم من العراق لتأمين معيشتهم في الأردن، وهناك الطبقة المعدمة من الفقراء الذين لا يمتلكون شيئاً وينتظرون الحصول على المساعدات ويعيشون حد الكفاف[٥٦].

وأشار تقرير منظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) إلى أنه يوجد من بين العراقيين في الأردن من يمتلك قدرة مالية مكنته من مغادرة العراق للتخلص من حالة انعدام الأمن للمحافظة على حياتهم، حتى أن الكثير من الأردنيين يعدون العراقيين في الأردن من الأغنياء، لأنهم يقودون السيارات مرتفعة الثمن، ويعيشون في الشقق السكنية المترفة في غرب عمان، ويعزو المحللون الاقتصاديون الطفرة التي شهدها الاقتصاد الأردني إلى تدفق رؤوس الأموال العراقية منذ بداية الحرب في العام ٢٠٠٣، فقد ساعدت الاستثمارات العراقية على دفع النمو الاقتصادي في الأردن في النصف الأول كما في العام ٢٠٠٦ مثلاً بنسبة تقارب ٨%، وهذا ما يعادل ضعفي نسبة النمو قبل الحرب، وأوردت صحيفة (جوردان تايمز) في آذار ٢٠٠٥ تقديرات مفادها أن وصول (٥٠٠٠٠) أسرة عراقية ضخ (٢) مليار دولار في الاقتصاد الأردني، وهو ما ساهم في تسريع دورة الاقتصاد بشكل واضح [٥٧]. ورغم وجود عراقيين واسعي الثراء، بيد أن معظم العراقيين يعيشون على الهامش، ويشقون بشكل كبير لتأمين عيشهم من غير تراخيص عمل، ومن دون مدخرات تعينهم [٥٨].

بعد العام ٢٠٠٣ صار من المعتاد أن ترى العراقيين في الأسواق والمطاعم والدوائر الرسمية الحكومية، ومن بين هؤلاء المهاجرين من كان يعمل في أعمال بسيطة[٥٩]، على سبيل المثال يبيعون البضائع والأغذية على الطرق الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن العمالة العراقية موجودة بقوة في بعض الأماكن في العاصمة عمان منها الساحة الهاشمية وساحة المسجد الحسيني وساحة الشرق الاوسط ، فضلاً عن وجود النساء أيضاً اللواتي يرتدين الملابس السوداء ويجلسن في الساحات العامة الكبيرة لبيع السكائر وبعض السلع العراقية من أجل الحصول على اليسير من المال [٦٠]، فضلاً عن مستثمرين جدد دخلوا إلى سوق العقارات والأسهم، وحققوا أرباحاً كبيرة، وهؤلاء اندمجوا بسرعة وأقاموا علاقات اقتصادية مع السوق الأردنية، فأسسوا مشاريع اقتصادية مثلاً مصانع غذائية ومطاحن وشركات تجارية، ومنها شركة قابضة برأس مال مقداره (١٠٠) مليون دولار، وهؤلاء وجدوا الدعم من الحكومة الأردنية التي تسعى إلى تنشيط القطاع الاقتصاد، فسعت إلى الحيلولة دون انتقال المستثمر العراقي إلى دول أخرى، وذلك عن طريق تقديم العديد من التعليمات التي تشجع على الاستثمار في الأردن، الأمر الذي انعكس على زيادة احتياطي المصارف التجارية من العملة الصعبة، وارتفاع أسعار العقار، فقد أدخل اولئك المهاجرين

ما مقداره (١,٨) مليار دولار في المصارف الأردنية، فضلاً عن ذلك فقد كان هناك تدفق نقدي يومي على شكل أموال نقدية وعملات مشاريع، وربما من المهم الذكر أن الأثرياء العراقيين الذين هاجروا إلى الأردن قبل ٢٠٠٣م نظروا إلى اصحاب الأموال الجدد الذين هاجروا إلى الأردن بعد ٢٠٠٣م نظرة فيها تحسس، والسبب هو الشك في مصدر أموالهم التي قد تكون نتيجة لعمليات مشبوهة، أو القرب من السلطة الحاكمة في البلاد، أو العمل مع القوات الأمريكية [٦١].

وبناء على ذلك وقبل الحديث عن الحياة الاقتصادية لابد من الذكر أن المهاجرين العراقيين تركزوا في مناطق معينة في العاصمة عمان، إذ ينقسم المهاجرون العراقيون على صنفين، الأول من الذين يتمتعون بمستوى معاشي عالي وهم من فئة الأغنياء، فهؤلاء كانوا في عمان الغربية ولاسيما في الأحياء الاتية : عبدون، دير غبار، أم أذينة، الرابية، خلدة، وغيرها، وهم زبائن لدى كبرى المتاجر في العاصمة مثل مكة مول وسيتي مول وغيرها من المتاجر الكبرى، تشمل هذا الفئة رجال الأعمال، الأطباء[٦٢]، أساتذة الجامعة، الفنانين[٦٣]، عوائل المسؤولين السياسيين قبل وبعد العام (٢٠٠٣م)، والصنف الثاني العوائل المتواضعة وتسكن عمان الشرقية، أما الفقراء فسكنوا الأحياء الفقيرة، ومعظمهم من المسجلين في برنامج المساعدات المالية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ولابد من الإشارة إلى أن قسماً من المهاجرين العراقيين لا يرغبون بالعودة الى العراق لأسباب سياسية، ويقع ضمن هذه الفئة المسؤولين السياسيين والعسكريين السابقين مع عوائلهم، وهؤلاء شريحة كبيرة وتتضمن زعماء بعض العشائر وقيادات حزب البعث المحظور في العراق، وجماعات إسلامية متشددة مثل هيئة علماء المسلمين، والبعض إقامة مؤقتة لأن وجودهم يكون لأغراض علاجية من بعض الأمراض التي من الصعب علاجها في العراق، فمتى ما انتفت الحاجة من البقاء عادوا الى العراق، البعض الآخر ترك العراق لأسباب أمنية، ومتى ما توفر الأمن يمكن أن تتوفر النية للعودة، وهؤلاء يمثلون الأطباء وأساتذة الجامعات، وعوائل الموظفين في الدولة العراقية، والمتقاعدين [٦٤].

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه لابد أن يكون لوجود العراقيين آثار على الحياة الاقتصادية في الأردن، وظهر ذلك التأثير واضحاً بعد العام ٢٠٠٣ ولاسيما للمدة (٢٠٠٦–٢٠٠٧م) لأنه العام الذي ظهر فيه التذمر الرسمي وغير الرسمي من الوجود العراقي، فقد انقسم الأردنيون على قسمين هما :

- **القسم الاول** : يرى أن وجود العراقيين نقمة على المجتمع الأردني، فهم كونوا مجتمعاً مصغراً لهم بعاداتهم وتقاليدهم، فقد انتشرت المقاهي والمطاعم والمحال العراقية[٦٥]، وأخذ العراقيون يسمون بعض المناطق بأسماء أحياء عراقية مثال الكرادة والحارثية وغيرها ، وهذا له تأثير سلبي من وجهة نظر الطبقة المتوسطة والفقراء، كما إن أعدادهم كبيرة ويشكلون منافسة قوية للعمالة الأردنية [٦٦]، فهم السبب في زيادة معدل البطالة، وانخفاض الأجور بالنسبة للعمالة الأردنية [٦٧]، فضلاً عن أن أعدادهم الكبيرة كانت السبب في زيادة الطلب والاستهلاك الذي سبب زيادة في الأسعار وزيادة في معدل التضخم[٦٨]، فهم يشكلون ضغطاً على البنية التحتية، ويستنزفون الكثير من الخدمات المقدمة، سواء التعليمية أم الصحية، وهم السبب في رفع معدلات الطلب في السوق الأردنية الصغيرة، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار كثير من السلع والخدمات، لذلك ظهر شعور التذمر من الوجود العراقي في المجتمع الأردني، لأن لهم تأثير سلبي على تلك الطبقة، إذ أن مقدم الخدمات والسلع يفضل المستهلك العراقي عن المحلي نتيجة للإمكانيات المالية المرتفعة لديهم[٦٩] .

ويمكن الرد على ما نسب إلى العمالة العراقية كونها منافسة للعمالة الأردنية وذلك من خلال ذكر المادة ١٢من قانون العمل الاردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ التي تنص على: " لايجوز استخدام أي عامل غير أردني إلا بموافقة الوزير أو من يفوضه شريطة أن يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأردنيين أو كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة، وتعطى الأولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب "[٧٠] .

من هذا النص يبدو واضحاً أن العامل الأردني محمي من منافسة العمالة الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإن العمالة العراقية لم تكن السبب في زيادة معدلات البطالة، وإنما السبب هو الثقافة المجتمعية لدى الأردنيين، تلك الثقافة التي عرفت تحت مسمى العيب، فالأردنيون يعزفون عن ممارسة بعض الاعمال لأسباب اجتماعية واقتصادية، بل على العكس كانت العمالة الوافدة تعمل على سد النقص في سوق العمل، لذلك نجد بعض المهاجرين العراقيين من الذين يحملون شهادات علمية عالية يعملون في الأعمال التي عزف عنها الأردنيون، وكانوا يعملون بأجور متدنية .

وتشير منظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) أنه على الرغم من حق الأردن كدولة ذات سيادة تنظيم قوانين العمل وفرص الحصول على الوظائف من خلال إقرار نظام تراخيص العمل مثلاً، فإن التزاماتها في مجال

حقوق الإنسان تفرض عدم حرمان أي أحد عشوائياً من الحق في كسب الرزق، ولاسيما وأن المقيمين في الأردن لمدة طويلة يتمتعون بهذا الحق، وأشار تقريرها إلى حالات كثيرة من اللاجئين الذين يعانون الأمرين مع السلطات الأردنية بسبب عملهم (٧١).

كذلك فإن المهاجرين العراقيين لم يكونوا السبب في زيادة الطلب والاستهلاك الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وازدياد معدلات التضخم، فقد أشارت احصائيات البنك المركز الأردني إلى أن معدل التضخم في الأردن في ارتفاع مستمر، ففي العام ٢٠٠٤ بلغ (٢،٦٠)، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ (١٣،٩٠)، أما عن أسعار الطعام فقد ارتفعت أكثر من (٢٠%) بعد العام ٢٠٠٣، لأسباب في مقدمتها زيادة نسبة الضرائب التي ارتفعت لمرات عدة لتصل إلى (١٦%) من قيمة السلع والخدمات، وارتفاع صادرات الأردن من الأغذية إلى العراق ولاسيما لسد حاجات الجيش الأمريكي، في العراق، فالمنتج الأردني يفضل الجيش الأمريكي على المستهلك الأردني، إذ استغل المنتجون الأردنيون قابلية الجهات الأمريكية للدفع بأسعار أعلى مما يدفعه المستهلك المحلي، وارتفاع اسعار النفط عالمياً من ٦٠ دولار في العام ٢٠٠٦، إلى ١٠٠ دولار في العام ٢٠٠٧ أدى إلى ارتفاع غير مسبوق بأسعار المواد الغذائية الأساسية، فضلاً عن عدم كفاءة استغلال الموارد والافتقار إلى سياسات سليمة في إدارة المال العام، كما ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار النفط عالميا من (٦٠) دولار في العام ٢٠٠٦ إلى (١٠٠) دولار في العام ٢٠٠٧ للبرميل الواحد، وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاساسية في السوق الأردنية إلى مستوى لم يكن مسبوقاً، ومن ذلك يبدو أن المهاجرين العراقيين لم يكونوا السبب في سوء الاقتصاد الأردني، وهذا على العكس تماماً من الرأي الشائع حيث وجهت أصابع الاتهام إليهم كونهم عبئ على المجتمع الأردني (٧٢).

ويبدو أن السبب وراء التضخيم الإعلامي لأثر المهاجرين العراقيين على الاقتصاد الأردني على المستوى الحكومي من أجل الحصول على المساعدات من المجتمع الدولي، أما على المستوى الشعبي فإن المجتمع الأردني لابد أنه تأثر بما يشاع في الإعلام عن الأثر الثقيل للمهاجرين العراقيين، فضلاً عن أنه وجد في ذلك باباً للتفريغ بشكل غير مباشر عن تذمره من السياسة الاقتصادية الحكومية.

ومن الآثار المباشرة على المواطن الأردني، اتهام العراقيين كونهم السبب في ارتفاع أسعار العقارات، الأمر الذي جعل أصحاب الطبقة المتوسطة والفقيرة الأردنيين يشعرون بالتذمر[٧٣]، فعلى سبيل المثال: تضاعفت استثمارات العراقيين في سوق العقار الأردني من (٥) مليون دينار في العام ٢٠٠٢ إلى (١٠٠) مليون دينار في العام ٢٠٠٥، وتصدر العراقيون في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ في نسبة شراء العقار بقيمة (٥٠،٠١) مليون دينار من قبل (٦٩٤) مستثمر عراقي، فكانوا السبب في ارتفاع سوق العقار ومواد البناء في العام ٢٠٠٨[٧٤].

وفي العام ٢٠٢٠م انخفضت المبيعات العقارية بنسبة ٢٦% لتصل إلى (٣،٤١) مليار دينار أردني، أي ما يعادل (٤،٨) مليار دولار مقارنة بالعام ٢٠١٩م، ومع ذلك تصدر العراقيون قائمة المبيعات للعقار باستثمارات بلغت (٧٦,٧) مليون دينار[٧٥].

وفي العام ٢٠٢١م بلغ عدد بيع العقارات للمستثمرين غير الأردنيين (٣١٦٠) عقار، بانخفاض نسبته (٢%) عن العام ٢٠١٩م، وجاءت الجنسية العراقية بالمرتبة الأولى من حيث عدد شراء العقارات في الأردن، بمجموع (٨٩٥) عقار[٧٦]، إذ أن العراقيين تصدروا قائمة المشترين الأجانب باستثمارات بلغت (٧٦,٧) مليون دينار[٧٧].

وفي العام ٢٠٢٢م ذكرت دائرة الأراضي والمساحة أن قيمة الاستثمار في الأردن ارتفعت بنسبة ١٧% عن العام الماضي، فبلغت (٥،٨٥) مليار دينار، ما يعادل (٨،٢٥) مليار دولار، وتصدر العراقيون قائمة المستثمرين الأجانب باستثمارات بلغت قيمتها ١١٩ مليون دينار، ما يعادل (١٦٧،٥) مليون دولار[٧٨].

- **القسم الثاني**: أما الفريق الثاني من الرأي العام الأردني فيرى أن أثرهم إيجابي، وهؤلاء يمثلون رجال الأعمال الأردنيين، لأنهم تعاونوا مع العراقيين في تأسيس شركات أسهمت في تطوير مشاريعهم، ولاسيما أصحاب العقار، فالوجود العراقي كان فرصة تاريخية للحصول على أرباح عالية جداً، لأن الأسعار التي يقدمها المستثمر العراقي أعلى من التي يمكن أن يقدمها الأردني، إذن الحكم على أثرهم في المجتمع الأردني يأتي من معيار المصالح الاقتصادية[٧٩]، وأشارت البيانات الرسمية لوزارة الصناعة والتجارة الاردنية ب أن (١٣٥) عراقي سجلوا شركات بحصص قيمتها (١١,٣) مليون دينار في العام ٢٠٠٣[٨٠].

ولأهمية الدور الذي يؤديه الوجود العراقي في عجلة الاقتصاد الأردني تأسس في ٩ حزيران ٢٠٠٣ مجلس الأعمال الأردني العراقي والذي كان انعكاس لرغبة كل من جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال العراقيين من أجل تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والصناعية والتجارية بين القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، وتشجيع الاستثمار المتبادل بين الجانبين، والعمل على تذليل المعوقات التي تحول دون ذلك (٨١)، والسعي في مساعدة الأعضاء على تسهيل وضعهم الاستثماري في الأردن والعمل على تقوية الروابط بين أعضاء المجلس والمجتمع الأردني (٨٢) .

فقد أشارت البيانات الرسمية لوزارة الصناعة والتجارة الاردنية بأن (٣٧١) مستثمراً عراقياً قاموا بتسجيل شركات جديدة في جميع أنواع النشاطات التجارية والسياحية والزراعية والصناعية، فضلاً عن مساهمة العراقيين في الشركات المساهمة العامة خلال العام ٢٠٠٤ بمجموع حصص قيمتها (١٨,٢) مليون دينار، ومقارنة مع العام ٢٠٠٣ فقد تحقق نسبة نمو (٢٧٥%) في أعداد المستثمرين، وما نسبته (١٦١%) في رؤوس الأموال، علما بأن قيمة رأس المال المسجل للشركات لا يعبر بشكل حقيقي عن حجم الاستثمار، وغالباً ما يكون الاستثمار الحقيقي أضعاف من قيمة رأس المال المسجل، وعلى الرغم من أن رؤوس الأموال المسجلة للمستثمرين العراقيين خلال العام ٢٠٠٤ لا توضح بشكل حقيقي توجهات واهتمامات العراقيين بأي من القطاعات الانتاجية توجهت استثماراتهم، إلا أن بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار حول المشاريع الاستثمارية التي حصلت على اعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار يمكن أن يعطي مؤشرات موضوعية عن القطاعات التي تحظى باهتمام المستثمرين العراقيين، وتبين بيانات تشجيع الاستثمار أن (١٤) مشروعاً لمستثمرين عراقيين برأسمال مسجل قدره (٣,٣٤٥) مليون دينار أردني قد حصل على اعفاءات قانون تشجيع الاستثمار خلال قطاع برامج الكومبيوتر قيمته (٦٥) ألف دينار مقارنة مع (٧) مشاريع لعراقيين برأسمال مسجل مقداره (١,٥) مليون دينار كلها في القطاع الصناعي لعام ٢٠٠٣ (٨٣) .

ولابد من الإشارة إلى ملاحظة أخرى وهي القطاعات التي تحصل على اعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار هي : الصناعية، والمستشفيات، والفنادق، ومدن التسلية والترويح السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض، والنقل البحري والسكك الحديدية، والمزارع (٨٤) .

ومن خلال مقارنة المشاريع التي حصلت على اعفاءات تشجيع الاستثمار مع مجمل الشركات المسجلة خلال العامين (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) وحصص العراقيين فيها يبدو بشكل واضح بأن معظم العراقيين يتوجهون نحو الاستثمار في القطاع التجاري الذي لا يحصل على اعفاءات من مؤسسة تشجيع الاستثمار، واذا ما تم مقارنة قيمة رؤوس الأموال العراقية المسجلة التي حصلت على اعفاءات فأنه يتبين بأن حصة العراقيين تقريبا (٠,٦%) فقط من قيمة المشاريع كافة فيما تساوي مساهمة العراقيين ما نسبته (١,٨%) من مجمل مشاريع المستثمرين غير الأردنيين الذين حصلوا على اعفاءات بموجب قانون تشجيع الاستثمار في العام ٢٠٠٣، فيما حصلت هذه النسبة في العام ٢٠٠٤ (١%) تقريبا من مجموع المشاريع التي حصلت على اعفاءات، وما نسبته (٤,٥%) من مجموع المشاريع للمستثمرين غير الأردنيين [٨٥].

كما صدرت تعليمات في العام ٢٠٠٩م تسهل على المستثمرين العراقيين العمل في الأردن[٨٦]، منها إصدار بطاقة مستثمر، وهذه البطاقة " تخول مستحقيها الدخول والخروج بيسر، وتسهيل الدخول لكل من له مشروع استثماري في العراق أو الأردن، والاكتفاء بالموافقة الأمنية الأولى للحصول على الإقامة لسنة واحدة، واعتماد أبناء المستثمرين البالغين (فوق ١٨) عاماً واعتبارهم بحكم المعالين، والإقامة لمدة خمس سنوات للمقيمين في الأردن للذين لهم سنوات من التواجد في الأردن، ومنح التأشيرة لمدة شهر لمن يريد أن يقدم أوراقه لغايات الاستثمار في الأردن، ومنح تأشيرة لمدة شهر على أن تمدد لشهرين لكل من يريد الحصول على بطاقة مستثمر، ويعفى من كان حاصلاً على الإقامة في الأردن عند شراء العقار من الموافقات الأمنية، كما تتضمن تجديد إذن الإقامة السنوي من وزارة الداخلية، وتسهيل وصول الأقارب (الأب والأم والأبناء) لمن له إقامة في الأردن ويكون الأب معيلاً، وتسهيل إجراءات دخول الشخصيات والوفود الرسمية وكبار السن، ومنح العراقيين جواز سفر أردنيا مؤقتاً بسبب الاستثمار، والسماح للعراقيين المقيمين خارج الأردن بشراء عقارات في الأردن، وتخفيض قيمة الوديعة (١٥٠ ألف دينار) للمقيم بدون عمل بحيث يكون التخفيض مجزياً، ويجوز للعراقي اقتناء أكثر من سيارة أردنية، واستبدال رخص السوق العراقية بالرخصة الأردنية وتعطى لمدة عشر سنوات، كما تتضمن إعطاء رجال الأعمال تأشيرة متعددة السفرات لمدة ستة أشهر (التنقل بين الأردن وغيرها من الدول) وإعطاء تأشيرة سارية المفعول للمقيمين إقامة

دائمة في الدولة، وإعادة النظر في تخفيض رسوم التأشيرة (عشرة دنانير)، والترتيب مع الملكية الاردنية لتسهيل دخول السياح من خلال التنسيق مع الشركات السياحية وذلك دون أخذ الموافقة المسبقة، وإعادة النظر في الحالات والظروف الإنسانية لمنح الاقامة"[٨٧] .

كل تلك التعليمات جاءت بأثر ايجابي ففي العام ٢٠١٧ أشار مجلس الأعمال الأردني العراقي أن الأردن يستضيف استثمارات عراقية تقدر قيمتها بنحو (١٥) مليار دولار تغطي العديد من القطاعات والصناعات، بما فيها السياحة والفنادق والطيران والصناعات الغذائية والعقارات، إلى جانب الاستثمار في البنوك الأردنية. كما أن هناك أكثر من (٢٢) ألف تاجر عراقي إلى جانب مئات آلاف العراقيين الذين يتخذون الأردن مقر عمل وسكن، مما يؤكد أن المملكة الأردنية الهاشمية حاضنة للاستثمارات والأعمال لتوفر الأمن والاستقرار والبيئة الجاذبة والمشجعة للاستثمار والتجارة ومزايا الجوار للبلد الأم، وهنالك العديد من الفرص الاستثمارية في الأردن لرفع حجم الاستثمارات العراقية، في مجالات الإسكان والمدن الترفيهية والفنادق والمستشفيات وصناعة الكيمياويات كالمنظفات والأسمدة والصناعات الغذائية[٨٨].

كما أسهمت هذه التعليمات في حصول مئات رجال الأعمال على جوازات سفر مؤقتة لتسهيل سفرهم[٨٩]، وصدرت تعليمات أخرى في العام ٢٠٢١ فيها تعديل على شروط منح الجنسية للمستثمرين الأجانب [٩٠] .

وفي العام ٢٠٢١ كان هناك (١٠٠٠) رجل أعمال عراقي من أصل (٢٠) ألف يملكون جواز سفر مستثمر بدون رقم وطني صلاحيته خمس سنوات، وثمن الحصول عليه مرتفع جداً، إذ تبلغ قيمته (١٥) ألف دولار، هذا الجواز لتشجيع المستثمر العراقي في أعماله التجارية في الأردن[٩١] .

ومع هذه الأرقام التي أشارت إلى حجم إسهام العراقيين في السوق الأردنية، إلا أنها وفقاً لأعداد العراقيين المقيمين في الأردن تكون متواضعة، لأن بعضهم استقر في الأردن، ولكن مشاريعه في دول أخرى مثل لبنان ومصر[٩٢] .

وهناك صورة أخرى عن الحياة الاقتصادية للعراقيين في الأردن، صورة الطبقة الفقيرة التي تستلم مساعدات مادية وعينية لتتمكن من العيش [٩٣]، تلك الطبقة التي يتلقى المسجلين منهم كلاجئين في سجلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مساعدات مالية تتراوح بين ٢٠٠-٢٥٠ دينار أردني، فضلاً عن مساعدات عينية، ولكن هذا المقدار من المال ضئيل جداً لا يكفي للعيش الكريم، لأن ما يزيد على نصفه يدفع إيجاراً للسكن، وما يتبقى لا يكاد يكفي لسد الاحتياجات الأساسية، وزادت سوءً أحوال هذا الفئة من العراقيين بعد الأزمة السورية، حيث توقفت مساعدات المفوضية إليهم، وكثفت جهودها ومساعدتها إلى السوريين، حتى أجبرتهم ظروفهم الاقتصادية الصعبة إلى قبول الصدقة من قبل الجيران والأصدقاء، وأغلب هؤلاء سكنوا في منطقة الهاشمي ومأركا والزرقاء، لاسيما وأن القوانين الأردنية تمنع عمل اللاجئين، وتعاقب من يخالفها بتسفيره الى بلده [٩٤].

وعلى الرغم من الحياة الاقتصادية الصعبة لتلك الفئة من العراقيين، إلا إنهم فضلوا البقاء في الأردن على العودة الطوعية للعراق بسبب إحساسهم بفقدان الأمن والخشية من التهديد بالخطف والقتل، ولاسيما بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي، فهاجر الآلاف من المسلمين والمسيحيين ومئات من الأيزيديين إلى الأردن بمساعدة جمعيات أردنية مسيحية، منها جمعية أرض السلام الأردنية الاسبانية، إذ ساعدت (٤٥٠) عراقي مسيحي ومسلم على الوصول إلى الأردن، وقدم (٣٤٥٠) عراقي وصل إلى الأردن طلبا إلى السفارة العراقية للحصول على المساعدة المالية، وقدمت جمعية كارتياس الأردنية مساعدات عينية مثل توفير الطعام والشراب والأدوية والسكن في الكنائس لكل عراقي وصل إلى الأردن بسبب تنظيم داعش الإرهابي، حيث ساعدت هذه الجمعية على هجرة (٣٥٠) عراقي مسيحي من العراق إلى الأردن، ومع تلك الجهود للتخفيف عنهم اقتصادياً، إلا أن معظمهم كان يسعى للهجرة إلى خارج الأردن لصعوبة الحياة المعيشية فيها، هؤلاء العراقيين تحملوا حياتهم الاقتصادية الصعبة في الأردن دون التفكير بالعودة إلى العراق [٩٥].

الخاتمـــة

ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن (٤,٧) مليون عراقي هجروا منذ بداية الحرب الأمريكية على العراق في ربيع العام ٢٠٠٣، وأن أكثر من مليونين منهم باتوا يعيشون في البلدان المجاورة للعراق ومنها الأردن.

وإذا كان لابد من تقييم لأحوال العراقيين في المملكة الأردنية الهاشمية بعد ما يقارب من ٢٠ سنة من الزجزد فيها، فنقول أن المملكة استضافت أعداداً كبيرة من العراقيين تفوق طاقة البلد بكثير، في أحلك ظروف العراق السياسية والأمنية، لاسيما خلال المدة ٢٠٠٣–٢٠٠٧، وكذلك بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدد من المدن العراقية وحدوث موجة جديدة من الهجرة والنزوح، وقد لاقى العراقيون ترحيباً رسمياً وشعبياً، حتى أن الاندماج كان سريعاً في كثير من الحالات، والدليل العلاقات الاجتماعية المتميزة وعلاقات المصاهرة بين المجتمع الأردني والعراقيون في الأردن.

أما من الناحية الاقتصادية فكان للعراقيين تأثير مزدوج على الاقتصاد الأردني، فمن جهة قاموا بتنشيط الاستثمارات في العديد من المجالات الاقتصادية الأردنية، وكان دورهم إيجابي جداً، ومن جهة أخرى كان لكثافة تواجدهم أثر سلبي تمثل بالضغط على بعض المرافق الحياتية، ولاسيما قطاعات المياه والصحة والتعليم.

لقد تمكن المهاجرون العراقيون من الاندماج اقتصادياً بالمجتمع الأردني، فضلاً عن أن أثرهم كان واضحاً، ويمكن ملاحظة أن قسم من أولئك المهاجرين كانوا من الأثرياء وهؤلاء كان أثرهم مزدوج، فهو إيجابي في عجلة الاقتصاد الأردني حيث أدى إلى انتعاشه بفضل رؤوس أموالهم الضخمة، ولكنه سلبي على الطبقة المتوسطة والفقيرة من المجتمع الأردني، لأنه أسهم في رفع أسعار العقار والإيجار ومواد البناء، فضلاً عن زيادة الأسعار بسبب القدرة الشرائية المرتفعة، كما أنهم شكلوا ضغطاً على موارد البلاد الأساسية، أما القسم الاخر من المهاجرين العراقيين فكانوا من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وهؤلاء على الرغم من ظروفهم الصعبة، فهم أيضا شكلوا ضغطاً على المجتمع الأردني، كون أعدادهم ليست قليلة، وشاركوا الأردنيين في موارد البلاد التي هي في الأساس شحيحة جداً.

المصادر والهوامش

١. يمكن تصنيف أسباب النزاعات المسلحة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ إلى ما يأتي:
أولا: الاسباب الداخلية (الاسباب السياسية، الاسباب الاجتماعية، الاسباب الاقتصادية) .
ثانيا: الأسباب الخارجية (دور الدول العربية، الأزمة السورية، محاربة الإرهاب) . ينظر: علي قاسم نحيو الكناني، حماية الأقليات في مجتمعات النزاع دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩٨–١٢٣ .

٢. هيومن رايتس ووتش، معاملة يلفها الصمت – نازحون من العراق ومقيمون في الأردن، الكتاب ١٨، رقم ١٠ (E)، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ٢ .

٣. عبد الستار هادي عبيد، العراقيون في الأردن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وزارة الخارجية، معهد الخدمة الخارجية، ٢٠١٣، ص ١٠–١١ .

٤. هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ١٧ .

5. https://fanack.com/ar/politics-ar/the-effect-of-the-iraqi-crisis-on-the-jordanian-economy~17982/

٦. أحمد صبري، العراقيون في الأردن، جريدة الوطن، منشور على الرابط:
https://alwatan.com/details/430375

٧. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٥ .

٨. خليل مصطفى البزايعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن ٢٠٠٣–٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١، ص٤٩ .

٩. أحمد صبري، المصدر السابق .

١٠. هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ٣–٤ .

١١. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ١١–١٢ .

١٢. خليل مصطفى البزايعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن، ص٤٤ .

١٣. المصدر نفسه، ص٤٤–٤٦ .

١٤. دانه جبرائيل، العراقيون في الأردن: ١١ عاماً من اللجوء المتجدد، منشور على الرابط:
https://www.7iber.com/2014/12/iraqi-refugees-in-jordan-11-years

١٥. الس سو، أزمة اللاجئين العراقيين العالقين في الأردن، منشور على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140715_jordan_iraqi_refugees

١٦. خليل مصطفى البزايعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الاردن، ٤٥ .

١٧. رنا الصباغ، خصائص العراقيين في الأردن، منشور على الرابط:
https://www.ammonnews.net/article/12582
؛ ذكر تقرير لمفوضية حقوق الإنسان في العراق أن اعداد المسيحيين قبل عام ٢٠٠٣م في العراق تبلغ مليون ونصف مسيحي، وتناقص العدد إلى ٣٥٠ ألف معظمهم في إقليم كردستان ونسبة ٤٠% منهم في مناطق سهل نينوى، وكانت جرائم تنظيم داعش بعد العام ٢٠١٤ سبباً في نزوح ١٣٠ ألف مسيحي، واستشهاد ١١٥، واختطاف ١٦١، وتعرض ٩١ إلى انتهاك جسدي، وكان عدد الشهداء بين المسيحيين للمدة من ٢٠٠٣–٢٠١٤ حوالي ١٣١٥ شهيداً . ينظر: مفوضية حقوق الإنسان في العراق، التقرير السنوي الشامل الثاني حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٤، ص١٥٤ . منشور على الرابط: www.ihcher_iq؛ نقلاً عن: علي قاسم نحيو الكناني، المصدر السابق، ص٦٨ . بينما أشار غازي إبراهيم رحو رئيس الطائفة المسيحية في الأردن إلى وجود ١٦٠٠– ١٧٥٠ ألف عائلة مسيحية،

١٨. ينظر: عبد الستار هادي عبيد ، المصدر السابق، ص ٤٤ .

١٩. نظر: علي قاسم نحيو الكناني، المصدر السابق، ص٧١–٧٢ .

٢٠. عبد الستار هادي عبيد ، المصدر السابق، ص ٤٣ .

٢١. المجتمع العراقي من المجتمعات المتنوعة في انتمائها الاثني والقومي وهذا يعود الى جذور تاريخية عميقة، ومنع الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ منح مجموعة من الحقوق والحريات للأقليات العرقية، ينظر حول الاقليات القومية والدينية في العراق: علي قاسم نحيو الكناني، المصدر السابق، ص ٦٦– ٧٣ .

٢٢. رنا الصباغ، المصدر السابق؛ وربما يكون ذلك لأن بعض الأسر العراقية ذات مستوى اقتصادي عالي، والبعض يخشى من الذهاب للمؤسسات الحكومية خوفاً من الترحيل عن الأردن لأنهم لا يملكون تصاريح إقامة قانونية .

٢٣. التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لسنة ٢٠١١م، نقلاً عن: عبد الستار هادي عبيد ، المصدر السابق، ص ٤٤ .

٢٤. هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ٩ .

٢٥. دانه جبرائيل، المصدر السابق .

٢٦. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص١٠.

٢٧. المصدر نفسه، ص٢٧–٢٨، ص٤٥؛ ينظر كذلك: اللاجئون العراقيون بالأردن. . كرامة مسلوبة، منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/21

٢٨. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٢٨–٣٠.

29. www.fafo.no.pdf ؛
ينظر كذلك: رنا الصباغ، المصدر السابق.

٣٠. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٣٠– ٣٨.

٣١. المرجع نفسه، ص٤٤؛ التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لسنة ٢٠١١م؛ رنا الصباغ، المصدر السابق.

٣٢. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، منشور على الرابط:
https://sawaleif.com تعرف–على–عدد–اللاجئين–في–الأردن–وجنسيا–٦٥٣٧٣٣

٣٣. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٢٦.

٣٤. رنا الصباغ، المصدر السابق.

٣٥. المصدر نفسه.

٣٦. مقابلة شخصية مع الدكتور محمد ثابت البلداوي عميد الجالية العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية في عمان بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٣.

٣٧. مقابلة شخصية مع السيد أحمد حسن الذي عمل في السفارة العراقية في عمان للمدة (٢٠١٨–٢٠٢٢)، في ديوان وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٣ .

٣٨. جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ٢٠١٤، القاهرة، ص ١٠٩.

٣٩. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، كتابها المرقم ٤/٥٣٧٦/ ١٧٩٨٢ في ٢٠٢٣/٤/٩ الموجه إلى السفارة العراقية في عمان حول عدد المقيمين العراقيين في المملكة.

٤٠. مقابلة شخصية مع السيد منيف علي حسين القائم بأعمال السفارة العراقية في الأردن في مقر السفارة في عمان بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٢.

٤١. وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية، ورقة موقف الأردن في العام ٢٠٢٣.

42. https://www.almadenahnews.com/article/120276

نظر كذلك: عراقيون في الأردن منشور على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki

٤٣. هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ٣٠.

٤٤. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٢٠.

٤٥. الدور الأردني في العراق يختلف عن بقية الدول العربية، فالأردن يسعى إلى المحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع العراق، إلا أن تلك العلاقات تأزمت بسبب تواجد الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي الذي كان يقود تنظيم التوحيد والجهاد السلفي في العراق، والذي قام بالعديد من العمليات الإرهابية الدموية ضد المدنيين والقوات العراقية ولاسيما التفجير الإرهابي الذي نفذه الأردني (رائد البنا) في محافظة بابل في شباط ٢٠٠٥، على اثر ذلك هاجم المتظاهرون السفارة الأردنية في بغداد ومن ثم سحب السفراء من كلا البلدين، فضلاً عن اتهام الأردن بإيواء مسؤولي النظام السابق . ينظر: علي قاسم نحيو الكناني، المصدر السابق، ص ١١٧.

٤٦. رغم إجراءات الدخول الصارمة منذ قدح ثلاثة عراقيين أحزمة ناسفة في فنادق عمان أواخر العام ٢٠٠٥، ما أودى بحياة ٦٠ شخصاً . فالعدد الأكبر من العراقيين وصل إلى الاردن خلال ذلك العام . ينظر: – رنا الصباغ، المصدر السابق.

٤٧. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٢٢.

٤٨. المصدر نفسه، ص٢١–٢٢.

٤٩. شكلت الأزمة السورية تحديا كبيرا للعراق، بسبب التداعيات الأمنية والسياسية التي ألقتها على العراق، تلك الأزمة بدأت بشكل حركات احتجاجية في صيف العام ٢٠١١، ومن ثم تحولت إلى مواجهات مسلحة مع النظام السوري، وشكلت فصائل مسلحة تنظيم مسلح عرف فيما بعد باسم دولة العراق والشام الاسلامية . (علي قاسم/ ص ١٢١؛ عن الازمة السورية ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٣، ٢٠٠٧، ص ٢١–٢٥؛ محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، الهجرة الدولية في المنطقة العربية سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي تجاه اللجوء، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢١، ص٦٨.

٥٠. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٢٢–٢٣.

٥١. رنا الصباغ، المصدر السابق.
٥٢. المصدر نفسه.
٥٣. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٢٣.
٥٤. جمانة غنيمات: الكاتبة والصحافية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، مديرة الدائرة الاقتصادية في جريدة الغد اليومية منشور على الرابط:
https://www.dw.com/ar/a-15517073
٥٥. جمانة غنيمات، العراقيون في الأردن: نعمة على الاقتصاد ونقمة على المواطن؟ منشور على الرابط:
https://www.dw.com/ar/a-15517073
٥٦. مقابلة شخصية مع السيد منيف علي حسين القائم بأعمال السفارة العراقية في الأردن في مقر السفارة في عمان بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٢.
٥٧. نقلاً عن: هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ٥٠.
٥٨. المصدر نفسه، ص ٥٠.
٥٩. مقابلة شخصية مع السيد عمار مجيد جهاد (عمل في السفارة العراقية في عمان)، في ديوان وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٣.
٦٠. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٦.
٦١. خليل مصطفى البزايعة، ص٥٠– ٥٢؛ رنا نعيم، بقاء التجار في العراق يكلفهم الكثير، جريدة الصباح، العدد ٣٥٩ / ١٣/ ايلول / ٢٠٠٤.
٦٢. موجات من الكفاءات هاجرت من العراق منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ بعد تعرُّض الكفاءات إلى القتل والتهديد والخطف والتهجير، وفي عمّان كان هناك أكثر من ٣٥٠٠ طبيب، هاجر معظمهم إلى دول أوروبية واسكندنافية، وكان أغلب هؤلاء الأطباء من المتخصصين والأكاديميين. ينظر: أحمد صبري، العراقيون في الأردن، منشور على الرابط:
https://alwatan.com/details/430375
٦٣. رغم مصاعب الحياة، إلا أن الحياة الثقافية للجالية العراقية مزدهرة، لاسيما الفن التشكيلي العراقي في الأردن، نشيطة ومتميزة، لاسيما بالنسبة للفنانين العراقيين، إذ شهد النشاط التشكيلي في عمّان ازدياداً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بشكل ملحوظ؛ لأن الفن التشكيلي هو فن نخبوي، ولا وجود لنخبه وسط ساحة الحروب؛ أي أن الحرب والفن نقيضان، وبما أن العراقيين لهم باع طويل وجذور عميقة في مجال الفنون التشكيلية، ما اضطرهم مجبرين للجوء إلى دول الجوار، والأردن هي خير مكان لإقامة مثل هكذا نشاطات. ينظر: أحمد صبري، المصدر السابق.

٦٤. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص٤٦؛ الاء فائق، العنف الذي استهدف الأطباء العراقيين كبير ومترابط، جريدة الصباح، العدد ٣٥٩، ١٣ أيلول، ٢٠٠٤

٦٥. مقابلة شخصية مع السيد عمار مجيد جهاد (عمل في السفارة العراقية في عمان)، في ديوان وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٣.

٦٦. محمد أكرم القش وحسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص٦١؛ ولابد من الإشارة إلى أن قانون العمل الأردني يكفل حماية العامل الأردني من منافسة العمالة الأجنبية، فقد نص على ذلك في المادة ١٢ من قانون العمل الأردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦م. ينظر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، منشور على الرابط:

https://mol.gov.jo/AR/List/%

٦٧. من ملاحظة تقرير السكان الصادر في العام ٢٠١٠ الذي أشار الى أن نسبة البطالة في العام ٢٠٠٢ في الأردن بلغت (١٥,٣%)، أما نسبة البطالة للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فكانت (١٤%)، و(١٣,٣%)، و (١٢,٧%)، أي إنها انخفضت. ينظر: المجلس الأعلى للسكان، تقرير عن حالة السكان في الأردن عام ٢٠١٠م، ص ٥٠ كما أشار التقرير السنوي لوزارة العمل الأردنية للعام ٢٠٠٧م إلى أن ثقافة العيب هي أحد اسباب البطالة في سوق العمالة الأردنية، وأشار التقرير أن العمالة الوافدة كانت عامل مساعد في سد النقص في سوق العمل لأن عزوف العمالة الأردنية عن بعض المهن لأسباب اجتماعية فضلاً عن قلة الأجور. ينظر: عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٥٠.

٦٨. ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١

٦٩. جمانة غنيمات، المصدر السابق.

٧٠. وزارة العمل الاردنية والاتفاقات، نص قانون العمل الاردني وتعديلاته رقم ٨ لسنة ١٩٩٦. نقلاً عن: عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٤٨.

٧١. هيومن رايتس ووتش، المصدر السابق، ص ٥٤.

٧٢. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٥١.

٧٣. إن أحد أسباب ارتفاع أسعار العقار كان من كثرة المستأجرين العراقيين للشقق، وصاحب العقار رفع مستوى الإيجار، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الشقق. عبد الستار هادي عبيد، المصدر السابق، ص ٥٤.

٧٤. إن أحد ركائز الاقتصاد الأردني هو سوق العقار. وساهم العراقيون بضخ ما قيمته مليار دولار في سوق العقار بين عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الامر الذي ترك أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني. ينظر: - المصدر نفسه، ص٥٤-٥٥.

٧٥. تقرير دائرة الأراضي والمساحة، ٥/١/ ٢٠٢١ منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/realestate/2021/01/05

٧٦. تقرير دائرة الأراضي والمساحة، ١٠/١/ ٢٠٢٢ منشور على الرابط:
/https://samajordan.com/news

٧٧. تقرير دائرة الأراضي والمساحة، ٥/١/ ٢٠٢١ منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/realestate/2021/01/05

78. https://www.skynewsarabia.com/business/1591482.

٧٩. المصدر نفسه.

٨٠. عبد الجبار العزاوي، العراقيون في عمان يستثمرون أموالهم ويمارسون تجارتهم بأمان، جريدة الصباح، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٨١. ينظر حول مجلس الأعمال الأردني العراقي:
http://jor-irq.net/en/index.html

٨٢. مقابلة شخصية مع الدكتور محمد ثابت البلداوي عميد الجالية العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية في عمان بتاريخ ١٣/٦/٢٠٢٣.

٨٣. عبد الجبار العزاوي، المصدر السابق.

٨٤. مقابلة شخصية مع الدكتور محمد ثابت البلداوي عميد الجالية العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية في عمان بتاريخ ١٣/٦/٢٠٢٣.

٨٥. عبد الجبار العزاوي، المصدر السابق.

٨٦. وزارة الداخلية تصدر التعليمات المتعلقة بالتسهيلات على العراقيين في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ وتكون نافذة اعتباراً من ٢٢ شباط ٢٠٠٩، منشور على الرابط:
https://www.ammonnews.net/article/34427

٨٧. كيفية الحصول على تلك البطاقة منشور على الرابط:
/https://bestlawfirmjo.com

٨٨. مجلس الأعمال الأردني العراقي، منشور على الرابط:
http://www.jor-irq.net/jordan.html

89. http://www.watanpressonline.com/archives/222

٩٠. المملكة الأردنية الهاشمية الموقع الرسمي للحكومة الالكترونية على الرابط:
https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/MinistryService

91. https://www.alwakeelnews.net/

٩٢. جمانة غنيمات، المصدر السابق.

٩٣. مقابلة شخصية مع السيدة سهير حسين (عملت في السفارة العراقية في عمان للمدة ٢٠١٩–٢٠٢٣)، في ديوان وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ٢٣/١/٢٠٢٤.

٩٤. دانة جبرائيل، المصدر السابق.

٩٥. المصدر نفسه.